



القدس

26 شباط 2010

اللجنة الفرعية بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية
في مجال حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون

بيان صحفي

حقوق الإنسان وسيادة القانون في قلب العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والفلسطينيين

يجتمع اليوم في بروكسيل مسؤولون من الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية من أجل استكمال الحوار الدوري حول حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون في سياق سياسة الجوار الأوروبي.

انطلقت اليوم في بروكسيل الجولة الثانية من الحوار في إطار اللجنة الفرعية بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية حول قضايا حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون. وقد ساد الحوار بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية في موضوع حقوق الإنسان جو من الوضوح والانفتاح ضمن عملية مثمرة لتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام والقلق المشتركين.

وقد ترأس الوفد الفلسطيني إلى الحوار نائب وزير العدل السيد خليل كراجه الرفاعي فيما مثل الاتحاد الأوروبي كل من المفوضية الأوروبية والسكرتارية العامة للمجلس. وقد حضر الاجتماع أيضا ممثلون عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وقد استعرض الاجتماع موجز لعملية تنفيذ الأولويات في إطار خطة العمل الخاصة بالاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية في إطار سياسة الجوار الأوروبي. وكانت مواضيع حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة وحقوق النساء والأطفال وحرية الصحافة و الاعتقالات غير القانونية والظروف في مراكز الاعتقال الفلسطينية من المخاوف التي تم نقاشها خلال الاجتماع، بالإضافة إلى نقاش التقدم في عمل السلطة الفلسطينية مجال تعزيز سيادة القانون عبر إصلاح قطاعي القضاء والأمن. يلعب الاتحاد الأوروبي دورا نشطا في دعم القضاء والشرطة الفلسطينية عبر المساعدات بإدارة المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي الشرطية ومركزها في رام الله - مكتب شرطة الاتحاد الأوروبي لتنسيق الدعم إلى الشرطة الفلسطينية.

يعمل الاتحاد الأوروبي لغاية الآن مع ما يقرب من 40 دولة حول العالم عبر نقاشات ملتزمة في مجال حقوق الإنسان. وقد جاء هذا الحوار مع السلطة الفلسطينية حول موضوع حقوق الإنسان في سياق سياسة

الجوار الأوروبي. وكانت السلطة الفلسطينية من الشركاء الأوائل في سياق سياسة الجوار الأوروبي الذين وافقوا على خطة عمل مشتركة مع الاتحاد الأوروبي في العام 2005.

وقد سبق هذه الجولة الثانية من الحوار مع السلطة الفلسطينية حول حقوق الإنسان اجتماع مع منظمات المجتمع المدني في بروكسيل حيث يقوم الاتحاد الأوروبي وبشكل مواز بمشاورات مع المجتمع المدني وأطراف معنية أخرى في كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد أثنى السيد كريستيان بيرغير، ممثل الاتحاد الأوروبي، على السلطة الفلسطينية للتقدم الذي أنجزته خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بقوله: "لقد أحرز رئيس الوزراء فياض تقدماً هائلاً في مجال إعداد السلطة الفلسطينية نحو إقامة الدولة على أساس سيادة القانون وبروح الحكم الرشيد حتى في ظل المناخ السياسي الصعب حالياً. يعمل الاتحاد الأوروبي عبر شراكة وثيقة مع السلطة الفلسطينية لمساعدة السلطة في جهودها في مجال حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون على أساس أهداف مشتركة ومتفق عليها."

لمزيد من التفاصيل، الرجاء الاتصال:

شادي عثمان

مسؤول الاتصالات والمعلومات

مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية في الضفة الغربية وقطاع غزة

ص.ب. 22207 جبل الزيتون

القدس

هاتف: +972 (0) 2 541 5888 ext 867

فاكس: +972 (0) 2 541 5848

الموقع الإلكتروني: www.delwbg.ec.europa.eu